https://doi.org/10.59271/s45250.024.1931.1

Contents lists available at www.iusrj.org
International Uni-Scientific Research Journal
Journal homepage: www.iusrj.org

Humanities and Social Sciences.

A sociological study of the impact of environmental fragility on the social status of individuals: The residents of the Taghdouine El Haouz community in Marrakech as an example.

دراسة سوسيولوجية لتأثير الهشاشة البيئية على الوضعية الاجتماعية للأفراد: ساكنة جماعة تغدوين الحوز(مراكش) نموذجًا

Hasna ben Zidan and Mohammed Alouis - حسناء بن زيدان. محمد ألويز

Article Info

Article history:

Received: 20- 11 -2022

Accepted:29 – 11- 2022

doai202311201931

Available

Vol. 4 (13) 73-80

7-01-2024

Keywords:

Environmental vulnerability, Floods, Poverty, Environmental insecurity, social fear

الهشاشة البيئية, الفيضانات, الفقر, انعدام الأمن البيئي, الخوف الاجتماعي

Abstract

Climate and environmental changes pose a clear threat to human security worldwide, and Morocco, along with other affected countries, bears a significant portion of this climate burden. The aim of this study is to shed light on the impact of environmental vulnerability on the social situation of families in the "Tirghedouine El haouz Marrakech" community. The study focuses on key theoretical approaches that interpret concepts such as environment, fragility, poverty, and emphasizes the importance of the environmental dimension in sociological studies.

In the applied aspect of the study, the main environmental threats faced by families were identified, along with an examination of all the negative repercussions of these threats on various sectors of human security and societal stability. This includes economic decline and reduced income due to the deterioration of the agricultural and tourism sectors, which are essential for the livelihoods of the population, leading to an exacerbation of instability in the region.

The study also attempted to identify the most important solutions and measures taken by the population to face floods, which are characterized by their simplicity as they are individual, self-patched solutions that are insufficient to avert danger. Additionally, the study monitored the main strategies and measures adopted by local authorities to address floods, which are characterized by weakness and procrastination.

In conclusion, the research results confirm that environmental threats, particularly floods, have disrupted the security and stability of the region, resulting in negative socio-economic repercussions that have affected the livelihoods and environmental, social, and economic security of the population.

© 2024 IUSRJs' OpenAccess

ملخص

تشكل التغيرات المناخية والبيئية تهديدًا واضحًا للأمن الإنساني في جميع أنحاء العالم، والمغرب إلى جانب الدول المتضررة يتحمل جزء كبير من هذا العبء المناخي، لهذا نهدف من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تأثير الهشاشة البيئية على الوضعية الاجتماعية للأسر في مناطق جماعة "تغدوين"(حوز مراكش)، تم التركيز على أهم المقاربات النظرية المفسرة لكل من مفهوم البيئة والهشاشة، والفقر، وتم إبراز مدى أهمية البعد البيئي في الدراسات السوسيولوجيا. في الجانب التطبيقي للدراسة تم الوقوف عن التهديدات البيئية الرئيسية التي تعاني منها الأسر، والإحاطة بكل الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على القطاعات المختلفة للأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي من تراجع اقتصادي وانخفاض الدخل نتيجة تدهور القطاع الفلاحي والسياحي، باعتبارهما

Corresponding author
Hasna ben Zidan:
Doctoral research student, "Communication, Entrepreneurship and Development Culture" Laboratory, Faculty of Arts and Human Sciences, Cadi Ayyad Marrakech.
E-mail address hasnabenzidane@gmail.com

قطاعين أساسين لسبل عيش السكان؛ مما أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة.
حاولت الدراسة أيضًا تحديد أهم الحلول والتدابير التي تتخذها الساكنة لمواجهة الفيضانات والتي تتميز بالبساطة لكونها حلول فردية ذاتية ترقعيه غير كافية لدرء الخطر. بالإضافة الى رصد أهم الاستراتيجيات والتدابير التي تتبناها السلطات المحلية لمواجهة الفيضانات والتي تتميز بالضعف والتماطل. في الأخير فإن النتائج المتوصل اليها في البحث تثبت حقيقة أن الهشاشة البيئية المتمثلة في الفيضانات زعزعت أمن المنطقة واستقرارها، حيث نتج عنها انعكاسات سلبية اجتماعية اقتصادية أزمت وضعية السكان وهددت أمنهم البيني والاجتماعي والاقتصادي.

تقديم

أدّت العلاقة السلبية بين الانسان والبيئة في العصر الحديث إلى ظهور مجموعة مختلفة من الظواهر البيئية الخطيرة التي شملت دول العالم بأكمله، فالإنسان منذ بداية نشأته لم يكن تعامله مع البيئة تعاملاً سليمًا عقليًا، فهو قد نسى أو تناسى أنها عنصر مهم وأساسي لاستمرار الحياة، فاعتبرها مخزنًا ضخمًا للثروة، فأطلق لقدراته العنان للاستغلال إمكاناتها والسيطرة عليها، فقد ظل يسعى لتحقيق أهدافه في التنمية والتوسع دون المبالاة بالخطر الذي يهدد التوازن البيئي، فمعظم معارك الانسان للتقدم كانت ضد البيئة، وقد أدى هذا الخلل إلى مجموعة من المشكلات التي تشكل خطرًا على حياة الإنسان فوق هذا الكوكب الأرضي.
يمكن اعتبار التهديدات البيئية من القضايا الجديدة التي تصنف ضمن حرب عالمية ثالثة، وهنا يقر **"نورمان مايرز"** بأن العالم منخرط في حرب عالمية ثالثة وهي حرب ضد الطبيعة، فالتهديد أصبح يستهدف استنفاد طبقة الأوزون، الاحتباس الحراري، تآكل التربة، الزيادة السكانية، الاستهلاك المفرط، أيضًا انتشار الفقر في البلدان النامية، التي وصفت من قبل العديد من القادة السياسيين والمخططين العسكريين بكونها أكبر خطر نواجهه بدون حرب نووية.[1]
لم يعد أمن الدول مقتصرًا على توفير الأمن العسكري بمقتضى عمليات التسلح المتنوعة الأكثر فعالية والمتعددة الاستراتيجيات، إنما أصبح أساسًا أمن الأفراد عن طريق التنمية الانسانية وكيفية تحقيق الاكتفاء الغذائي، ضمان الشغل، وكذا الرقي بسبل حفظ الأمن البيئي الايكولوجي.[2]
تعتبر التحديات البيئية قاسما مشتركا بين جميع دول العالم، إلا أن أثارها تختلف من مناطق إلى أخرى خاصة في المناطق القروية التي تعتبر أكثر هشاشة من غيرها من المناطق والأقل استعدادا لمواجهة اثارها السلبية.
لعل بروز هذه الهشاشة البيئية وتفاقمها أدى إلى تفشي ظواهر اجتماعية خطيرة في المجتمع المغربي عامة، والمناطق القروية خاصة، حيث تسبب الكوارث الطبيعية وخاصة الفيضانات في خسائر مادية بشرية، تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية، تآكل الثروة البيولوجية، وتزايد هشاشة البنى التحتية، مما يساهم في تزايد مستويات الفقر والخوف الاجتماعي للأفراد من فقدان محيطهم البيئي. إجمالا فهذه الهشاشة البيئية تقف أمام تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وهذا ما أكدته برامج البيئة المستدامة، إن التنمية في البلدان لا تقتصر على الجانب الاجتماعي والاقتصادي بل تقوم على تلازم وتكامل البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، نظرًا لكون البيئة هي المحيط المادي الذي تتحقق فيه التنمية التي بدونها تكون افتراضية وتفتقر لبعد النظر.[17],[3]
هكذا إذن فرضت المشكلة البيئية على المستوى الاجتماعي، مما جعل بعض الباحثين الاجتماعيين أخذوا على عاتقهم مهمة جعل المعطى الطبيعي البيئي عاملاً أساسيًا مؤثرًا في الظواهر الاجتماعية. وباتت المسألة البيئية إشكالية لا يمكن فهمها أو التعامل مع تأثيرها المجتمعية إلا باستحضار البعدين البيئي والاجتماعي.
لهذا اقترح كل من **"كريلي دونلاب" وويليام كاتون "** براديغما جديدة يتبنى مبادئ جديدة تجعل من البعد البيئي بعدًا اساسيًا في التحليل السوسيولوجي وأطلقا عليه **البراد يغم الايكولوجي الجديد.** فمن أجل فهم العالم، كان من الضروري إعادة التفكير في المعيار التقليدي الدور كإيمي للظواهر الاجتماعية،[4] أي أنه لا يمكن تفسير الحقائق الاجتماعية إلا من خلال ربطها بالحقائق الاجتماعية الأخرى. وكانت النتيجة الحادة لهذا التفكير إعادة النظر في علم الاجتماع البيئي أي دراسة التفاعل بين الإنسان والبيئة الذي أصبح يشكل جوهر علم الاجتماع البيئي.[5]
إن المنظور السوسيولوجي يدرس المخاطر البيئية من منظور التمثلات، باستخدام نهج اجتماعي، ويرى أن المخاطر البيئية مثل أي خطر فهي تبنى اجتماعيًا. ووفقًا للباحثDUCLOS يرى أن المخاطر البيئية ليست حقائق موضوعية بل هي بناءات اجتماعية، حيث أن إدراكنا وقبولنا لهذه المخاطر تتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية. وأي تغيير واختلاف في تصور المخاطر يعتمد على التنظيم الاجتماعي.[6]

تصورات المخاطر هي تمثلات اجتماعية محددة ثقافيًا، ومتغيرة وفقًا للمجتمعات ومكان كل فرد داخلها. بمعنى تتشكل تصورات المخاطر من خلال الثقافة والمجتمع وموقع الفرد داخل هذا المجتمع. إنها ليست ردود أفعال سلبية، بل هي طريقة رمزية للتعامل مع المخاطر من خلال إنكارها أو التقليل منها، وإيجاد مبررات للاستمرار والتعايش معها.[7]
في هذا السياق يؤكد الباحثان Dagorne et Dars, (2005) أن المخاطر بمثابة واجهة بين الواقع المادي الذي يمثله (طبيعة الخطر) والمجتمع الذي تمثله (الهشاشة والاستجابات الاجتماعية)، مما يعني أن تصور الخطر يمكن أن يختلف بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات.[8] وهنا يقر Y. veyret (2004) أن الخطر هو موضوع اجتماعي، يتم تعريفه على أنه إدراك الخطر، أو الكارثة المحتملة، فالخطر يتم ملاحظته في إطار مجموعات اجتماعية معينة. [9]
هذا بالإضافة يقدم بحثنا حول تأثير الهشاشة البيئية على الوضعية الاجتماعية للأفراد الأدلة الكافية على ضرورة استحضار البعدين البيئي والاجتماعي معًا في التحليل المجتمعي، باعتبار المسألة البيئة إشكالية اجتماعية لابد أن تفهم في إطار سوسيولوجي لما لها من تداعيات اجتماعية على واقع الأفراد. فالهشاشة الاجتماعية في منطقة الدراسة على سبيل المثال راجعة في الأساس إلى زيادة مستمرة في المخاطر ومواطن الضعف المتعلقة بالأزمة البيئية.
تسعى هذه الدراسة إذن إلى البحث في إشكالية الهشاشة البيئية وما تطرحه من انعكاسات سلبية على الواقع الاجتماعي للأفراد، في محاولة منا لفهم الظاهرة على المستوى القروي من خلال تخصيص الدراسة لمنطقة أربعاء تغدوين بالحوز، مما يحتم استعراض خصائص هذه الرقعة الجغرافية التي تتميز بالهشاشة، حيت تتفاعل مخاطر التدهور البيئي مع إجهادات أخرى تزيد من حدة هذه المخاطر، وذلك لوجود بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية هشة، أثرت بالفعل على الوضعية الاجتماعية لساكنة المنطقة.

إشكالية البحث:

يتميز المغرب بتنوع جغرافي كبير، إذ يتمثل ذلك في مجموعة من المكونات الطبيعية (كالشواطئ، الجبال، السهول..)، إلا أن هذا التنوع له أثار مختلفة على المجتمعات ذات الطابع القروي، لأن أكثر من نصف مساحته تصنف ضمن مناطق قروية طالها الإهمال والفقر والهشاشة. تشكل المناطق القروية الحيز الجغرافي الخارج على نطاق المدرات الحضرية، وأيضًا يعتبر العالم القروي المجال الاجتماعي والمجالي للأنشطة الفلاحية، هذه المناطق تعرف انخفاض في مستوى التنمية البشرية مقارنة مع الوسط الحضري، وكذا ضعف البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.
تعاني أغلب المناطق القروية من الهشاشة الاجتماعية، والعزلة، والتهميش بسبب غياب التجهيزات الضرورية، كالمسالك الطرقية، والكهرباء، والماء الصالح للشرب، المراكز الصحية، والمؤسسات التعلمية، مما يزيد من استفحال ظاهرتي الأمية و الفقر، حيث أن فئة عريضة من المجتمع القروي تعيش تحت عتبة الفقر حسب إحصائيات المندوبية السمية للتخطيط سنة 2014، حيت تؤكد على أن ساكنة العالم القروي في المغرب تسجل معدلات مرتفعة على مستوى الهشاشة والفقر، (79.4 في المائة من الفقراء، و64 في المائة من الأشخاص في وضعية هشاشة)، كما تسجل نسبة أمية تصل إلى 47.7 في المائة، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري بالنسبة للسكان الذين يبلغون 10 سنوات فما فوق.[10] الشيء الذي يؤدي حتمًا إلى ارتفاع البطالة والهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.
يلاحظ بالإضافة إلى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العالم القروي، أن هناك هشاشة بيئية مجالية أدت إلى تراجع وثيرة النشاط الفلاحي والزراعي بسبب التغيرات المناخية[11] (الفيضانات، انجراف التربة، التدفقات الوحلية ...) التي عاشها العالم في السنين الأخيرة، فأزمة المناخ أزمة عالمية يعاني منها العالم بأكمله، لكن ما يظهر دائمًا أن المناطق والبلدان الهشة هي الأكثر تهديدًا بالهشاشة البيئية، لأنها عاجزة وغير قادرة على مواجهة هذه الأزمة. فالعوامل البيئية اصبحت تشكل عائقًا أمام تبني سياسة قروية، تهدف إلى تنمية المجالات الريفية وتهدف بالأساس إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان وتأهيل المجالات القروية.
فالبنيات التحتية بالمناطق القروية هي في الأصل هشة وسيئة وتزداد سوءًا وضعفًا عندما تتدخل العوامل البيئية، خاصة أن السلطات المحلية لم تأخذ بعين الاعتبار أزمة التغيير المناخي في تنفيذ مخططتها وسياستها العمومية، أي أن هناك غياب تفعيل سياسات عمومية للتكيف والتخفيف من أثار التغيرات المناخية بالمناطق القروية. هذه الأوضاع المتأزمة فرضت على السكان التفكير في الانتظام في إطار مجموعات تسمح لهم بكل حرية التعبير عن مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية..

وهذا ما لاحظناه بمنطقة "أربعاء تغدوين" الحوز المنطقة القروية الغنية من حيث الموارد المائية والغطاء النباتي المتنوع، لكن في المقابل ذلك فهي هشة وضعيفة من حيث البنيات التحتية والمؤسسات العمومية. تفاقمت هذه الهشاشة بسبب الأزمة المناخية التي أدت الى ظهور هشاشة بيئية تمثلت في فيضانات مست ساكنة المنطقة، الشيء الذي زادها أكثر سوءًا مما كانت عليه، بحيث توالت الفيضانات على المنطقة خلال السنوات الأخيرة. فمند سنة 2014 تزايدت حدة تأثير السلبي للماء خاصة على الأنشطة الاقتصادية والمعيشية للساكنة.

وبالتالي أصبحت المنطقة في وضعية هشاشة بيئية، اجتماعية، مركبة ومهولة، انعكست سلبًا على الوضعية الاجتماعية لأفراد المنطقة، إذ جعلتهم يتقوقعون في دائرة ما يمكن أن نصطلح عليه" بالخوف الاجتماعي. **"Social fear"** بمعنى يمكن أن نعتبر الهشاشة البيئية كمشكلة اجتماعية واقتصادية ونفسية، مما ينجم عنها من آثار سلبية على الوضعية الاجتماعية للساكنة. وما يستتبع ذلك من آثار على الانشطة الاقتصادية والفلاحية وتدهور المجال السكني. وبالتالي فالآثار السلبية للهشاشة البيئية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والمادي فقط، وإنما تمتد لتشمل الجانب الاجتماعي للساكنة، فتهدد سبل معيشتها وأمنها واستقرارها. وبهذا لم يبق للسكان سوى التفكير في الهجرة وترك أراضيهم ومنازلهم؛ لأن محيطهم الاجتماعي لم يوفر الشروط البيئية الآمنة، فهم في أي لحظة عرضة للأخطار البيئية، خاصة أن المنطقة تفتقد إلى سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار الهشاشة البيئية الاجتماعية في تدبير المشاريع.

إذن نحن بصدد هذه الإشكالية والنظر في المسألة التي تثيرها الأزمة البيئية وتأثيرها على المحيط الاجتماعي للإنسان يفترض منا طرح عدة أسئلة أساسية وفرعية، وهي كالتالي:

ما تأثير وأثر الهشاشة البيئية على الوضعية الاجتماعية في منطقة أربعاء تغدوين؟

- ما مظاهر الهشاشة البيئية في منطقة أربعاء تغدوين؟ وكيف تنعكس على مورفولوجيا المنطقة والوضعية الاجتماعية لساكنتها؟
- ما التدابير والاستراتيجيات التي تتخذها الساكنة لمواجهة المشاكل البيئية (الفيضانات)؟
- ما مدى مساهمة الفاعليين السياسيين والاجتماعيين في التخفيف من أضرار الأزمة البيئية وهل السلطات المحلية تأخذ بعين الاعتبار الهشاشة البيئية في تدبير مشاريعها؟

أهداف البحث

يسعى البحث الذي بصدد درسته إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها كالتالي:

- الوقوف على تأثير الهشاشة البيئية على الوضعية الاجتماعية للأفراد.
- محاولة التعرف على نوع الهشاشة البيئية بمنطقة البحث وانعكاساتها على الأفراد.
- محاولة التعرف على تدابير واستراتيجيات الأفراد لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الهشاشة البيئية.
- محاولة التعرف فيما إذا كان هناك مساهمات من طرف السلطات المحلية للتخفيف من أضرر الهشاشة البيئية.
- محاولة التعرف على المخططات التنموية بالمجال القروي، وإلى أي حد تأخذ بعين الاعتبار التدهور البيئي في تفعيل سياستها التنموية.

المنهج المعتمد

اعتمدت الدراسة الراهنة على منهاج إحصائي وذلك لقياس تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، أي تأثير الظاهرة على المجتمع، وتفسير هذه الظاهرة والتعبير عنها كميًا، وأيضًا دراسة الارتباط بين الهشاشة البيئية وتأزم الوضعية الاجتماعية. حيث من بين الممارسات البحثية التي يقوم عليها المنهج الكمي هي أنه يميل إلى وصف وفهم الواقع من خلال اكتشاف "قوانين" عامة تضبط الأشياء الاجتماعية.[12]

إضافة إلى المنهج الكمي اعتمدنا على المنهج الكيفي كمنهج مكمل للدراسة لما يكتسبه هذا الأخير من أهمية في العلوم الاجتماعية والتي تتجلى في استحضاره لدراسة السياق الذي ظهرت فيه الظاهرة الاجتماعية،[13] أي أنه يهتم بما يتمظهر في العالم الاجتماعي، وذلك بوصف الأدوار التي يعيشها الناس بتفاصيلها، واستكشاف كل ما يدركه الناس، وذلك عبر تحديد المواقف التي تشكل إدراك الناس، بالإضافة إلى عرض خصائص الظاهرة الاجتماعية وكل ما يدور حولها، ثم الوصف الذي يتم إسناده لسلوك معيين من قبل المحيط الاجتماعي، تحديد النماذج والأنماط التي تميز جماعة [14] معينة.

حجم العينة

اعتمدنا خلال هذه الدراسة تحقيقًا لأهدافها والتحقق من مدى الصدق الإمبريقي لفروضها على **العينة العشوائية البسيطة**، لأن مجتمع البحث مجتمعًا متجانسًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. فجميع أفراد الساكنة معرضين لإشكالية الهشاشة البيئية بفعل الفيضانات، خاصة الساكنة التي تقطن بكل من دواوير "اكلموسن، أيت شعو، عين سيدي الوافي، أيت علي، أغرم ملون"، فقد تم اختيار عينة مقدارها 100 أسرة أي 3 في المائة لكون المجتمع الاصلي صغير، بالإضافة إلى أن الدواوير ليس بأكملها عرضة للخطر، بل فقط تلك الموجودة بالمنطقة المنحدرة والمجاورة "لواد الزات"، لكونها بمثابة وعاء يستقبل كافة المياه من المناطق الجبلية المرتفعة.

تقنيات جمع المعطيات:

- تقنية الاستمارة
- تقنية المقابلة

المقاربة النظرية:

في هذا المرحلة قمنا على تحديد وإعطاء معاني لمجموعة من المفاهيم المؤطرة لبحثنا، عن طريق استحضار بعض النظريات التي تناولتها بغية الفهم والتحليل. ويرجع سبب استحضارنا لبعض النظريات دون غيرها إلى الهدف المبتغى الوصل إليه في البحث. فمن أجل ذلك عملنا على تحديد وتحليل ظاهرة الهشاشة البيئية انطلاقًا من بعض النظريات والمقاربات التي تناولت البيئة والموضوعات المرتبطة بها في إطار سوسيولوجيا البيئة، ونقصد هنا كل من "دونلاب وكاتون" الذين ادخلوا البيئة إلى البراديغم السوسيولوجي. وأيضًا تصور "لورش بيك" الذي تناول الأزمة البيئية من خلال انتقاده للحداثة التي انتقلت فيها المجتمعات من توزيع الثروات إلى توزيع المخاطر في إطار النظام الرأسمالي القائم على عدم المساواة في كلا التوزيعين.

كما سعينا إلى تحليل إشكالية الهشاشة البيئية وانعكاساتها الاجتماعية في إطار تحليل بنيوي نسقي يرجع المسألة البيئية إلى طبيعة النظم الاجتماعية بالمجتمعات ومدى تطور وسائل إنتاجها. ونقصد هنا "تالكوت بارسونز" الذي يشير إلى أن البيئة الطبيعية هي الأخرى نسق فرعي من الانساق المجتمعية ومن بين العوامل التي تسهم في إحداث التوازن أو الاخلال به في البناء المجتمعي ككل. حيث تضم مجموعة من الموارد الطبيعية التي تساهم في استقرار الحياة البشرية. وبهذا يعتبر النسق البيئي نسقًا مفتوحًا على العالم الخارجي طالما أنه يعتمد على التفاعل والتأثير المتبادل بين مختلف الأنظمة الأخرى التي يتكون منها المجتمع كالأنظمة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، الدنية، وذلك بتوفر النظام البيئي على الطاقة والموارد الطبيعية لعيش واستمرار الكائنات الحية والذي يعتبر الأساس في المجتمع لما لهذا النسق القدرة على إحداث التغير في البنية التنظيمية للنسق العام (المجتمع).

ولتفسير ظاهرة الفقر في منطقة الدراسة وتحديد نوعيها اعتمدنا على تحليل "سيرج فبوكام" في تحليله لموضع الفقر والتهميش، الذي يميز بين ثلاث أنواع من الفقر "الفقر المدمج، الفقر الهامشي، الفقر الإقصائي".

عرض نتائج البحث الميداني ومناقشتها

المحور الأول: الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن الفيضانات: بعد اختبار مؤشرات العمل الميداني تم الحصول على النتائج التالية: إن التدهور البيئي لمنطقة الدراسة انعكاس سلبا على الوضعية الاجتماعية للساكنة ومن بين هذه الانعكاسات ما يلي:

1- الفقر والهشاشة:

توصلت الدراسة في هذا السياق إلى أن الفيضانات التي شهدتها دواوير جماعة تغدوين مند سنة 2014 أثرت بشكل كبير على ساكنة المنطقة، وذلك من خلال تردي الوضع الاقتصادي لمجموعة من الأسر، بحيث تعرضت نسبة كبيرة من السكان الى تلف وفقدان العديد من محاصيلهم الزراعية نتيجة لغمر وجرف الأراضي الزراعية بمياه السيول والفيضانات، حيت تضررت محاصيل عائدة إلى 75 في المائة من الأسر وأيضا نفس الشيء تعاني منه الأسر التي تشتغل في قطاع السياحة الجبلية بحيث عرف هذا الاخير تراجعا كبيرا خاصة بعد حدوث فيضان 2018 الذي تسبب في تدهور المناظر الطبيعية بالمنتجع السياحي، بالإضافة الى تدمير بعض البنايات مما ادى الى انخفاض عدد السياح الزائرين للمنطقة ، بحيث نجد ،من خلال نتائج العمل الميداني، أن 27,5 من الأفراد الذي يشتغلون في القطاع السياحي صرحوا بانخفاض دخلهم بفعل التدهور البيئي التي تشهده المنطقة.

إذن ما يلاحظ من خلال هذه المؤشرات أن الركود الاقتصادي الذي شهده القطاعيين الفلاحي والسياحي بالمنطقة أدى إلى انخفاض ملموس في المدخول السنوي لأرباب الأسر، خاصة الفلاحيين الذين فقدوا جزءًا كبيرًا من أراضيهم الفلاحية التي تشكل مصدر عيشهم، وبالتالي أصبح مدخولهم متدني لا يلبي احتياجاتهم الأساسية مما جعلهم يعانون الفقر والهشاشة.

إن الوضع البيئي للمنطقة أصبح يشكل عائقا امام الوضع الاقتصادي والمعيشي للساكنة، فالفيضانات الأخيرة التي شهدتها المنطقة عرقلت حياة الناس وحتمت عليهم العيش من انظمة انتاج منخفضة الأرباح، حيت باث الانتاج الزراعي اشد خطورة وأقل ربحا، مما منع 32,3 في المائة من العائلات من الاستثمار خوفا من الأضرار التي تنجم عن الفيضانات بشكل موسمي ومضطرد. بالإضافة الى عائلات أخرى قد فقدت أراضيها الفلاحية.

ولا نعني بالفقر تدني الدخل فقط وانما يعني أيضا روافده المختلفة مثل الانعدام الأمن البيئي (التعرض للأخطار البيئية والعجز عن تخفيف الوضع).

فالتهديدات البيئية من بين التهديدات التي تعمل على تفشي ظاهرتي الفقر والهشاشة، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة2007-2008 يؤكد على أن الصدمات المناخية تعد من بين العوامل الخارجية التي تعزز انتشار الفقر، فهي تتفاعل مع أحداث أخرى مهمة: مثل المرض والبطالة والصراع واضطرابات السوق والتي رغم تأثيرها لا تضاهي في أهميتها الصدمات المناخية والتي تعتبر من أكثر القوى فعالية والتي تساعد في تكريس تنمية بشرية ضعيفة.

وهذا ما أكدته لنا مخرجات البحث الميداني، بأن ساكنة تغدوين تعيش في دائرة الفقر والحرمان بسبب نتائج هذه الفيضانات. إن الفقر في هذه المنطقة أصبح السمة البارزة لوضعية سكانها اذ أن ظاهرة الفقر هنا ظاهرة مرئية وشمولية تكاد أن تكون **بنيوية** بتعبير "سيرج بوكام".

فبوكام" فتحليله لموضع الفقر والتهميش ينطلق من فكرة مفادها " يجب ان نفهم العلاقة بين الأفراد والمجتمع، وبهذا يميز بين ثلاث أنواع من الفقر " الفقر المدمج، الفقر الهامشي، الفقر الإقصائي."

الفقر المدمج: هذا النوع من الفقر يكون سائدًا في الدول المتخلفة والدول السائرة في طريق النمو، في هذا النوع من المجتمع غالبا ما يكون أوجه عدم المساواة عالية جدا، إن الفئة الفقيرة في هذه المجتمعات ليست مقصيه لأن نسبة الفئات الفقيرة مرتفعة، والفقر هنا ليس مقصي يكاد أن يكون بنيوي، وستكون مسألة الحد من الفقر مسألة صعبة جدا لأن الفقراء مندمجين اجتماعيا. [15]

فالفقراء في هذه الحالة حسب بوكام ليسوا؟ ولا يشكلون فئة سلبية في المجتمعات التي غالبية سكانها فقيرة لأنهم ليسوا متميزون عن المجتمع الذي ينتمون إليه، في حين في المجتمعات التي تعرف رفاه اقتصادي ومستوى عالي من الجماعة الاجتماعية، فالفقراء ينظر إليهم نظرة سلبية لأنهم يشكلون الاستثناء كحالات اجتماعية، وذلك مثل الدول الإسكندنافية فيمكن ملاحظة أن الفقر يظل أكثر تباثا ومستمرا بمرور الوقت في البلدان التي لا تزال فيها المناطق الريفية سيئة النمو والتي يكون فيها نظام الجماعة الاجتماعية محدودا.[16]

الفقر الهامشي: هذا النوع من الفقر موجود في المجتمعات المزدهرة اقتصاديًا، الفقر هنا يتم تحويله من مشكلة الأغلبية إلى مشكلة الأقلية، فئة الفقراء هنا قليلة جدًا هامشية غير مرئية.

الفقر الإقصائي:

عندما نتحدث عن الفقر الإقصائي بمعنى هؤلاء الأشخاص الفقراء مقصين من الحياة العامة، هذا النوع يحيل على الاقصاء أكثر ما يحيل على الفقر، وهذا النوع نجيده في المجتمعات ما بعد الصناعية وهذه المجتمعات مهددة بالفقر والاقصاء الاجتماعي بمجرد الخروج من دائرة الانتاج يصبحون مقصيون وبالتالي تابعون نتيجة تامة للرعاية الاجتماعية.

هنا يعتمد الوضع الاجتماعي للفرد الى حد كبير في مشاركتهم في النشاط الاقتصادي الإنتاجي وفي التبادلات الاقتصادية الحديثة. وبمجرد الخروج من النشاط الإنتاجي يجد الفرد نفسه أمام البطالة وبالتالي يؤدي ذلك الى تدهور مستوى المعيشة، وضعف الحياة الاجتماعية وتهميش تجاه العمال الأخرين وجميع الأثار التي يمكن أن تتراكم وتؤدي الى حالة من الفقر المدقع مما يؤدي به الى الاقصاء.17

من خلال هذا التحليل السوسيولوجي لمفهوم الفقر يتبين أن الفقر في منطقة الدراسة مدمج اجتماعيا ليس مقصي، بمعنى الساكنة تتقاسم نفس المعاناة ونفس الظروف الاجتماعية، مدمجة اجتماعيا عبر أشكال التقليدية من الرابط الاجتماعي، واقتصاديا هذه الفئة مندمجة عبر أنشطة فلاحية رعوية، هذه الانشطة هي المصدر الأساسي لقوتهم. فالفقر هنا ليس سلبي لأن جميع سكان المنطقة يتقوقعون في نفس الدائرة ويعيشون نفس الوضعية. الفقر هنا يتم تحويله من مشكلة الأقلية إلى مشكلة الأغلبية، لأن فئة الفقراء هنا كبيرة جدا ومرئية.

2- انعدام الأمن البيئي/ والخوف الاجتماعي:

أدت التطورات المعاصرة التي كان العالم يسمح بها إلى بلورة تحديات بيئية أسهمت في الحد من تحقق الأمن الإنساني، مما يفسر وقوع البشرية تحت طائلة التهديدات التي تعددت مصادرها وتنوعت آثارها وامتداد تأثيراتها، الشيء الذي أسهم بشكل كلي في الحد من إمكانية الاستدامة البيئية، وعليه لم يعد أمن المجتمع مقتصرًا على توفير الأمن العسكري بمقتضى عمليات التسلح المتنوعة الفعالية والمتعددة الاستراتيجيات، وإنما أصبح يعني أساسًا أمن الأفراد بواسطة التنمية الإنسانية وكيفية تحقيق الأمن الغذائي وضمان الشغل، وكذا الرقي بسبل حفظ **الأمن الإيكولوجي**.[18]

ولعلَ من الأسباب العميقة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والأمن الانساني هو عدم التوازن الإيكولوجي وتدهور الموارد، فبدون الاستقرار البيئي لا يمكن أن ينعم الانسان بالأمن الاقتصادي ولا بالأمن الصحي وهو ما يجعل العلاقة الرابطة بين الأمن الإنساني والبيئة تتجلى بوضوح في مجالات اعتماد الانسان على امكانية حصوله على الموارد الطبيعية، التي تشكل جانبًا حيويًا من سبل عيش الكثير من الناس، التي يتم تهديد استقرارهم باختلال موازين الأمن البيئي،[19] وبالتالي اندثار أحد أهم مقومات الأمن الانساني.

وبمقتضاه يعد الأمن البيئي وعيش الفرد في محيط بيئي خالي من التهديدات البيئية من أهم أبعاد الأمن الانساني وجوهر حقوق الانسان التضامنية؛ لاتصالها بالحق في الحياة والسلم والأمن. وعمومًا يمكن اعتبار السلامة البيئية لما لها من ارتباطات لمختلف المجالات الحيوية الانسانية. أولى أولويات الأمن الانساني، باعتباره حسب "بول هينبيكر" يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيًا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الانساني يركز على مصادر التهديدات العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي.[20]

فالتهديدات البيئية تشكل تهديدًا أمنيًا لسلامة الأفراد واستقرارهم، ويبدو ذلك جليًا من خلال تحليل المؤشرات التي تم الحصول عليها في البحث الميداني، حيث صرحت نسبة 65 في المائة من عينة البحث بانعدام الاحساس بالأمن والاستقرار في محيطهم البيئي بسبب الفيضانات. كما أن انعدام الأمن البيئي بالمنطقة ولد ما يسمى بالخوف الاجتماعي في نفسية السكان، فمن خلال النتائج المسجلة يتضح أن نسبة 83,3 لديهم إحساس بالخوف من حدوث الفيضانات، إذ نجد نسبة 18,6 في المائة منهم خائفين على فقدان منازلهم، ونسبة 21,6 في المائة تخاف من تدمر ممتلكاتها الفلاحية، بينما نسبة11,8 في المئة من الأسر يتجسد لديها الخوف من فقدان أفراد عائلاتها.

ويمكن أن يعزى سبب انعدام الأمن الاقتصادي الاجتماعي لهذه الأسر إلى المشاكل المختلفة التي باتت تهددها وخصوصًا تلك المرتبطة بانعدام الأمن البيئي، بحيث لم تعد قادرة على تامين دخل ثابت يؤهلها للحصول على احتياجاتها الاساسية من مسكن وعلاج وتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة وهذا كل بسبب الفيضانات التي غمرت عدد كبير من أراضيها الزراعية التي تشكل مصدر عيشها الوحيد. وأيضًا لم تعد تتوفر على محيط سكاني يعم فيه الأمن والاستقرار حيث أنها مهدد بفقدانه بسبب المياه الجارفة، فنصف سكان جماعة "تغدوين" يقطنون بجانب حوض الزات الذي أصبح يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمنهم، وخاصة أنهم يفتقرون إلى التدابير الوقائية لحماية محيطهم من تداعيات منسوب المياه عند ارتفاعه.

ومن هذا المنطلق وجب التركيز على وجود علاقة سببية بين التراجع الاقتصادي وعدم الاحساس بالأمن والاستقرار، بحيث وجدنا من خلال تكميم المعطيات الميدانية أن نسبة 65,9 في المائة من الأسر التي انخفض نشاطها الاقتصادي بسبب فقدان نشاطها الزراعي صرحت بفقدانها للأمن والاستقرار. هذا يعني أن في غياب الأمن الاقتصادي والبيئي يتعذر وجود حالة من الأمن والرخاء. وبتعبير "أو لريش بيك" فكلما تضاءلت الامكانيات الاقتصادية زادت هشاشة مجموعة أو شعب ما.[21]

3- بداية بزوغ الهجرة البيئية في منطقة الدراسة:

تعتبر الهشاشة البيئية من المشكلات التي بدأت تثير الكثير من الانعكاسات السلبية في الدول النامية، خاصة عندما يعجز الفاعلون السياسيون عن معالجة أثارها كمشكلة الفيضانات، جرف التربة، التصحر وغيرها... ومن المظاهر التي تبعث على قلق متزايد لدى المجتمعات، ظاهرة لاجئ البيئة، أو ما يعرف بالهجرة بسبب التغيرات المناخية.

فالمهاجرون البيئيون هم أولئك الأفراد والجماعات والمجتمعات الذين يختارون الهجرة، أو يرغمون عليها نتيجة لعوامل بيئية ومناخية ضارة.

تتنوع هذه المجموعة من الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من الكوارث الطبيعية (الفيضانات)، كالفلاحيين الفقراء الذين هجروا أراضيهم المتدهورة إلى مراكز حضرية بحثًا عن سبل بديلة للعيش.[22]

يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على الهجرات بثلاث طرق مختلفة: **أولاها** تأثير ارتفاع درجة الحرارة والجفاف في بعض المناطق، مما يحد من إمكانية القيام بالزراعة، وتعمل على تقويض خدمات النظم الايكولوجية كالمياه النقية والتربة الخصبة. أما **الثانية** فهي: الزيادة في عدد الحوادث المسجلة بسبب الكوارث المناخية مثل غزارة الأمطار وما يتبعها من فيضانات في المناطق المستوية، مما يؤدي الى نزوح جماعي، وكذا ارتفاع مستوى سطح البحر سوءا عن طريق أمواج عاتية تضرب مناطق ساحلية شاسعة وسكنية، مما يضطر سكان هذه المناطق الى أماكن بديلة. وهذا بالإضافة الى تأكل الجرف الصخري الذي يلتهم التربة والغابة، ويؤثر على البيئة.[23]

أما بخصوص بحثنا هذا، سنتحدث عن الهجرة بسبب التدهور البيئي المتمثل في إشكالية الفيضانات، فمن خلال المعاينة الميدانية اتضح لنا أن الفيضانات أحد أسباب الهجرة بالمنطقة، حيث أقرت نسبة 44,1 في المائة من الأسر أنها تفكر في الهجرة بسبب الأضرار المتزايدة التي تلحق بأراضيهم الزراعية، وأيضًا الضرر الذي يلحق بمساكنهم، وبالبنية التحتية ،وهناك 5 في المائة من الأسر هجرت المنطقة بعد حدوث فيضان 2014 وهناك احتمال كبير من تفاقمها حيث أكدت نسبة 26,4 من مجموع الأسر التي تفكر في الهجرة أنها بدأت تستعد لمغادرة المنطقة بحثًا عن الأمن والاستقرار البيئي والاجتماعي، هذا بالإضافة إلى ما تم الاشارة إليه في الجدول (رقم 26)،حيث تشير النسب المئوية 56,8 و 7,8 في المائة على التوالي، حسب استعداد الأسر وتأهبيها للانتقال متى سمحت لها الظروف الاقتصادية والإمكانات المادية.

إن الأوضاع البيئية المتردية للمنطقة انعكست سلبًا على أمن السكان واستقرارهم، فرغبة نصف سكان المنطقة في الهجرة مرجعه إلى الخوف الاجتماعي، وانعدام الأمن الذي أصبحوا يحسون به، إتقاءً للأضرار الناجمة عن الفيضانات، لأنهم معرضون للتشرد بفقدان مساكنهم وأراضيهم في كل لحظة، كفيضان 2014 باعتباره أقوى فيضان شهدته المنطقة حسب 70,6 في المائة من السكان.

ثانيًا: استراتيجيات وتدابير ساكنة جماعة تغدوين لمواجهة أضرار الفيضانات

تعتمد ساكنة المنطقة على مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير للتصدي للفيضانات، فهناك من يعتمد على حلول ذاتية بسيطة، في حين البعض الأخر يفضل الهجرة كوسيلة من وسائل تحيين الوضعية الاجتماعية بحثًا عن سبل آمنة للعيش..

إن الكوارث الطبيعية كالفيضانات غير متحكم فيها، ولا يمكن للإنسان التنبؤ بها، ولكن يمكن في المقابل اتخاذ تدابير وحلول للسيطرة على نتائجها والتقليل قدر الإمكان من آثارها السلبية على الإنسان، وعليه نجد أن التدابير التي تتخذها ساكنة منطقة "أربعاء تغذوين" لمواجهة الفيضانات تمثلت في اعتماد استراتيجيات تقليدية، كحلول فردية ذاتية: تتجلى في بناء حواجز تخفيفية، وإزالة الأوحال والأجسام الصلبة من الأماكن المتضررة من الفيضانات، حيث أثبت الدراسة أن نسبة 54,9 في المائة من الأسر تعتمد على هذه التدابير، في حين نسبة 33,3 في المائة من الأسر لم تتخذ أي تدابير، تليها نسبة 5,9 ممن فضلوا الهجرة وتغيير مكان السكنى بدون اتخاذ أي تدابير لدرء الخطر، بل فضلوا الهروب لمكان آخر، خالي من التهديدات البيئية، أما نسبة 5,9 في المائة المتبقية قامت ببناء حواجز واقية بقرب المنازل لحمايتها من أضرار الفيضان.

وعليه يتضح أن التدابير المتخذة هي تدابير ذاتية بسيطة، فردية خاصة حسب الامكانيات المتوفرة لكل فرد، لهذا نجد أن معظم السكان يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لتجنب تدهور بيئتهم. وهو ما أكده آراء السكان، بحيث نجد أن 70 في المائة منهم عبروا عن ضعف هذه الوسائل وعن عدم كفايتها لدرء الخطر.

في مقابل ذلك عبروا عن أن التدابير الناجعة لحمايتهم من أضرار الفيضانات تتجلى حسب 32,4 في المائة منهم في تدعيم ضفاف الأودية والأحياء السكنية بجدران واقية، بينما أقر 28,4 من الأسر أن الحلول المناسبة لمنع مياه الفيضان من الارتفاع وعدم غمرها للمجال السكاني هو تنقية الواد من الأوحال والأجسام الصلبة، يليها إعداد أجهزة الإنذار المبكر بنسبة 26,5 في المائة، لما لهذه التقنية من دور كبير في التنبيه وإنقاذ الأرواح وتقليل الخسائر المادية أو التقليل أيضًا من تكلفة عملية الإنتقاد، لذلك أكدت الساكنة تزويد المنطقة بهده التقنية، مثل واد أوريكا،لأن تطبيق هذا الجهاز مفيد لكيفية التعامل مع الكارثة قبل وقوعها وتفادي خسائرها المادية والبشرية أو التقليل من آثارها. في حين تقر 12,7 بحاجة المنطقة لقناطر كبرى، لما لهذه الأخيرة من دور، بحيث تتميز جل القناطر الموجودة بالمنطقة بنواقص تقنية تساهم في عرقلة جريان الماء لكون جلها لا تأخذ بعين الاعتبار صبيب الواد عند حالاته القصوى.

تعد الفيضانات من أخطر التحديات التي تواجهها منطقة الدراسة وخصوصًا في ظل غياب الاجراءات الفعالة لمواجهتها، حيث يمكن أن يساهم غياب التدابير الناجعة لدرء الخطر إلى تنامي ظاهرة الهجرة، باعتبارها الحل الأمثل والأخير لتجنب خطر الفيضانات. فمن خلال تكميم المعطيات الميدانية يتبين أن الأضرار البيئية الناجمة عن الفيضانات قد تجبر عددًا من الأسر على هجر محيطها المعيشي، خلال السنوات القليلة القادمة وبفعل تدهور الإنتاج الزراعي للأراضي الفلاحية، وأيضًا التهديد الدائم بفقدان مساكنهم، مما أدى بنسبة 5 في المئة من الأسر إلى هجرة المنطقة بعد حدوث فيضان 2014، بينما نسبة 44,1 من الساكنة يفكرون في الهجرة، تليها نسبة 26,5 في المائة ممن يستعدون للهجرة بدافع أنهم خسروا الأراضي التي كانت مصدر قوتهم، وأيضًا بسبب التهديدات البيئية.

وعمومًا، فتمثل الهجرة لهم حلاً وقائيًا من خطر الفيضانات، وخاصة في ظل غياب التدابير الوقائية الناجعة التي قد تستطيع حمايتهم من التعرض للضرر مرة أخرى، وبالتالي يمكن اعتبار ضعف التدابير الوقائية من الفيضانات سبب رغبة الأسر في الهجرة حيت يتبين من خلال المعطيات الاحصائية أن نسبة 42,2 في المائة من الأفراد الذين صرحوا بغياب التدابير للتصدي الفيضانات هم من يفكرون في الهجرة. وعليه يمكن القول أن نسبة المهاجرين من المنطقة قد تزداد إذا لم يتم اتخاذ إجراءات سريعة لدرء الخطر. فالهجرة هنا كوسيلة من وسائل تحيين الوضعية الاجتماعية بحثًا عن سبل آمنة للعيش.

المحور الثالث: ما مدى مساهمة الفاعليين السياسيين المحليين في مواجهة التهديدات البيئية الناجمة عن الفيضانات

دور الفاعليين السياسيين في مواجهة التهديدات البيئية:

إن دور المسؤولين السياسيين المحليين في مواجهة الهشاشة البيئية بالمنطقة يتسم بنوع من الضعف والجمود، فالمؤشرات الميدانية التي اعتمدناها اتضح لنا من خلالها غياب خطة واضحة لتدبير مخاطر الفيضانات بالمنطقة، وأيضًا غياب تخطيط حلول وقائية تمنع نتائج تلك الكوارث قبل وقوعها، كما أن تدخل أصحاب القرار يبقى طفيفًا جدًا لا يستجيب لقهرية مشاكل السكان، هذا بالإضافة الى أن هناك غياب مشاريع تنموية تراعي خصوصية المنطقة ومجالها البيئي.

باستقراء المعطيات الكمية المتعلقة بآراء السكان حول دور السلطات المحلية في مساعدتهم للتخفيف من أضرار الفيضانات، يتبين أن نسبة 75,5 في المائة من أفراد العينة صرحوا بعدم وجود أي مساعدة من طرف المسؤولين، في حين صرحت 23,5 من الأسر على وجود مساعدات طفيفة، وتتجلى هذه المساعدات في توفير بعض الآلات لإزالة الأوحال والأجسام الصلبة من الطرق ومجاري المياه.

أما بالنسبة للتدابير الوقائية لدرء خطر الفيضانات فتتجلى حسب 18,6 في المائة من الأسر في إعادة هيكلة بعض القناطر وفق معايير تقنية تستطيع مقاومة قوة المياه، ويتعلق الأمر بقنطرة واحدة تربط المنتجع السياحي عين سيدي الوافي وبعض الدواوير المجاورة بمركز تغدوين، أما باقي القناطر التي تربط طريق الجهوية بضفتي الواد ما تزال في وضعية مهترئة.

وعليه نصل إلى فكرة مفادها "غياب استراتيجية واضحة لمواجهة الفيضانات من طرف السلطات المحلية"، حيث تقتصر على حلول ترقيعية فقط.

من الملاحظ أن المشاريع التنموية المنجزة بالمنطقة أغلبها لا يراعي الهشاشة البيئية خاصة الطرق والمسالك، بحيث تفتقر لمعايير الجودة في الإنجاز. وشهود المنطقة للأمطار يتسبب في انقطاع الطرق، وصعوبة الولوج إلى المنطقة، وخاصة بسبب المسيلات السواقي الممتدة على جنبات الطريق الرئيسية؛ مما يسبب تأكل الطريق وتدهورها، ويستلزم ذلك تدخلاً سريعًا لتدعيم هذه السواقي بحواجز واقية.

انعدام سياسة مجالية لتجاوز مخاطر الفيضانات

من خلال المعاينة الميدانية والمقابلات التي اجريناها مع خمس مسؤولين بالجماعة الترابية تغدوين، تبين ضعف تدخل الفاعليين السياسيين في التخفيف من أضرار الفيضانات، وغياب تام للاستراتيجيات الوقائية، وكذا المخططات التنموية الناجعة لدرء مخاطر الفيضانات واحتوائها، حيث صرح هؤلاء أن تدخلهم بعد وقوع الفيضان يتجلى في توفير بعض الأليات والمعدات للسكان لإعادة فتح الطرق وفك العزلة، أمّا ما يخص مساعدات المتضررين، فالجماعة لا تقدم أي مساعدات وهذا ما أكده مسؤول تقني بالجماعة، حيت صرح بأنّ "الجماعة ليس لديها قدرة لمساعدة

المتضررين لأن إمكانياتها محدودة"، وبالتالي يجب على المتضررين اللجوء إلى المؤسسات الجهوية الكبرى كمندوبية وزارة الفلاحة والسياحة بحكم، كون القطاعيين الفلاحي والسياحي هما الأكثر تضررًا بهذه التهديدات البيئية.

وقد عبرت السلطات المحلية كذلك عن إرادتها في إنجاز مشاريع مستقبلية للنظر في مشكل الفيضانات وحماية المنطقة من النتائج السلبية لهذه الظاهرة، وذلك بتعبئة المنتخبين السياسيين ومجلس الإقليمي، ووكالة الحوض المائي لتنسيفت الحوز، لأن الجماعة لا تتوفر على إمكانيات كافية، وتقتصر الجماعة حسب آراء المسؤولين على منع البناء على ضفاف الوادي، وعدم منح الترخيص لها، لأن الأراضي الموجودة بجوار الوادي هي أراضي للاستغلال فقط محسوبة على ملكية الوادي، لا يحق استغلالها للسكان لأنها مهددة بالانهيار والتآكل، وفي نظرهم هذا هو الحل الأمثل لتجاوز التداعيات السلبية الناجمة عن الفيضانات.

وعليه فهذه النتائج التي تم التوصل اليها أكدت لنا أن تدخلات الفاعليين السياسيين ضعيفة لا تستجيب لحاجيات السكان، وهذا يؤدي الى تدهور الوضعية الاجتماعية للساكنة؛ لأن عدم إيجاد حل لمخاطر الفيضانات سيزيد من استفحال ظواهر اجتماعية عدة من بينها الهجرة والفقر.

ففي ظل هذه الوضعية المتأزمة للمنطقة، وأمام التأخر المسجل في إعداد رؤية واستراتيجية للحد من مخاطر الفيضانات، أصبح عدد من الأسر يشعرون بأنهم مغلوبون على أمرهم، وبالتالي يفكرون في الهجرة باعتبارها الحل الأخير والواحد للهروب من النتائج السلبية للفيضانات. غير أنّ أمام غياب سياسة مجالية مندمجة تراعي مشكل الفيضانات أصبحت منطقة تغدوين تعرف انتشارًا متسارعًا للمساكن المتفرقة التي يتطلب تجهيزها ببنية تحتية جد مكلفة من حيث الكهرباء والربط بشبكة الماء الشروب والتطهير و التصريف، كما أن عدم وجود سياسة تتعلق بالسكن اللائق في المنطقة قد أدى إلى الانتشار المتزايد غير المتحكم فيه للسكن العشوائي والمتفرق الذي عوض أن تنتظم هذه التجمعات السكانية على شكل مناطق مهيأة، قصد استفادتها من الخدمات التي توفرها الجماعة وإمكانياتها التنموية، فقد أصبحت تشكل تحديًا حقيقيًا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وباتت المشاكل تتفاقم وتغدو أكثر خطورة بالنظر إلى غياب تخطيط استباقي وبنية تحتية مناسبة.

ويظهر تقصير الجماعة الترابية "تغدوين"، ليس فقط بتأخرها في التحرك لتقليص من حجم الخسائر، بل حتى في تدبيرها لنتائج هذه الكوارث سواء قبل أو بعد حدوثها، مما يوضح غياب الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. بالإضافة إلى أن الجماعة مازالت مستمرة في تدبير هذا المجال بأدوات تخطيط ووسائل عمل لا تواكب حاجيات الساكنة، بشروط تتسم في مجملها بنوع من التقصير والتماطل، الأمر الذي يزيد من تعقيد واقع الحال.

وبالتالي فالهشاشة الاجتماعية [24] بمنطقة الدراسة راجعة بالأساس إلى مشكلة الفيضانات، لكن تفاقمها واستمراراها هو غياب تدخل السلطات المحلية وعدم تبنيها سياسة مجالية تسعى للتصدي لظاهرة الفيضانات، والحد من تفاقم نتائجها السلبية على العنصر البشري. هنا يجوز القول بأن كسب رهان التنمية المحلية لا يتم إلا من خلال التخفيف أو القضاء على الاختلالات المجالية، باعتبارها تشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية، وبالتالي إغفالها لا يضمن التنمية المستدامة. لأن لتحقيق التنمية المستدامة لا بد الانطلاق من البيئة كمدخل لاستغلال الطاقات المتجددة وحماية الهواء من التلوث، وحماية البحار والمحيطات والبيئية الساحلية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستفادة من الطاقة غير الملوثة والبحث عن الماء النظيف، ومحاربة المخاطر الناجمة عن الفيضانات، والزلازل، وحماية الأنظمة الهشة من جبال، وواحات، وغابات ومناطق رطبة.... والسعي نحو إدارة جيدة للنفايات الصلبة والسائلة والمبيدات والأسمدة، وضمان الأمن الغذائي والصحي، والنفسي، وانتهاج حكامة رشيدة وديمقراطية في تدبير المشكل البيئي.[25]

فالبيئة الطبيعية لها أهمية وقيمة كثروة حقيقية لأي أمة، فإن قدرات أي مجتمع تكمن فيما تملكه من ثروات طبيعية وبيئية سليمة وآمنة. فالبيئة الطبيعية تعتبر أغلى رأس مال وأسمى قيمة وبالتالي **فالبيئة الغنية والسليمة هي المحرك الاساسي في كل العمليات التنموية**، فلا يمكن أن نتصور تنمية مجتمع ما في ظل **بيئة هشة** وضعيفة، أي لا يمكن الحديث عن الرقي والرفاهية في غياب الأمن البيئي، وهكذا فالتنمية المستدامة هي تلك التي تربط الانسان بمحيطه البيئي أو تهتم بالحفاظ على البيئة عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، دون الاخلال بتوازن الانظمة الايكولوجية أو هدر واستنزاف ثروت الاجيال المستقبلية.[26]

خلاصة

وبشكلٍ عام، فمنطقة الدراسة تواجه العديد من التحديات البيئية، وتعتبر هذه التحديات من أهم المشاكل التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية...، وترجع الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة الى التدهور الشديد للمحيط البيئي نتيجة الفيضانات. حيث أنّ هناك علاقة تبادلية بين التنمية والكوارث يؤثر إحداهما على الأخرى ايجابًا أو سلبًا، ولتحقيق تنمية فعالة والحد من الخسائر الناجمة عن التهديدات البيئية لا بد من دمج عمليات إدارة الكوارث والتخفيف من مخاطرها في تخطيط تنمية مستدامة تتكامل شروطها مع بعضها البعض للنهوض بالمنطقة. وبالنظر الى العلاقة التبادلية بين التنمية والكوارث، فينبغي دراسة الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة، وبالاعتماد على خريطة المخاطر.

فإن إتجاه التنمية التي يوصي بها البحث في منطقة الدراسة إتخاذ التدابير التي تحد من المخاطر في هذه المنطقة وخاصة في الدواوير المنخفضة والموجدة بجانب مجرى المياه، مع استخدام منطقة الدراسة كأراضي رطبة زراعية لتكون كإسفنجة لامتصاص مياه السيول باعتبار جزء كبير منها عبارة عن منطقة لتجميع الوديان، مع تشجيرها لتوفير حاجز لسد مياه السيول والتخفيف من سرعتها.

المراجع

[1] د. الحسين شكراني، "الإنسان والبيئة: مقاربات دينامية لدرء مخاطر التغيرات المناخية". فضاء أدام، للنشر والتوزيع مراكش، الطبعة الأولى 2018.

[2] الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط 2014.

[3] - د. نجيب، الخدي، محمد جسوس "قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي"، الرباط، منشورات الجمعية المغربية لعلم، الطبعة الأولى، 2019.

[4] أ/حسن أحجيج، وجمال فزة، "المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية"، مراكش، فضاء ادام، الطبعة الاولى 2019.

[5] أو لريش بيك، "مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود"، ترجمة علا عادل، وهند ابراهيم، وبسنت حسن، المركز الثقافي الألماني، الطبعة الأولى 2013.

[6] مصطفى قزاز، "مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق.

[7] أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في افريقيا دراسة حالة ـ دول القرن الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[8] Douglas M. Widavsky A. (1996) Risk and culture. An essay on the selection of technological and environmental dangers. Université of California Presse, London.

[9] Peretti-Wattle P. (1999). Pour quoi et qui un risque est-il acceptable? In Representation du risque et inégalités sociales. Les Cahiers de la sécurité intérieure.

[10] Dagorne A. et Dars R. (2005) les risques naturels. PUf, collection " Que sais-je?", Paris.

[11] Veyret Y. (2004) Introduction In: Veyeret (dir). Les risques, SEDES, collection "Dossiers des images économiques du monde", Paris.

[12] Les règles de la méthode sociologique : Emile Durkheim, Seizième Édition, les classiques des sciences sociales CHICOUTIMI QUEBEC ;1967

[13] Dunlap Riley and Catton William" Environmental sociology: A New Paradigm; The American Sociologist. Vol 13 ; no. 1 .1978

Hasna Ben Zidan (BSS, MSS), born in Marrakech, Morocco, in 1996.
She holds a Bachelor's degree in Sociology from the Faculty of Arts and Humanities, Cadi Ayyad University in Marrakech in 2018, and a Master's degree in Sociology on the Structure of Social Vulnerability, Actors, and Public Action from the same university in 2020. Currently, she is a doctoral student specializing in Sociology (Laboratory: Communication Structures in Entrepreneurship and Development Culture) at Cadi Ayyad University, Marrakech.
In 2019, she worked as a social advisor for a center for single mothers in difficult situations for six months. In 2020, she worked as a researcher at the Center for Brief Etudes et Ingénierie Social in Marrakech. She participated in seminars, workshops, and field studies, including a study conducted during the Climate Summit held in Morocco in 2016 on climate change and its impact on food security. Her current research interests include environmental and social phenomena related to climate change, sustainable development, and natural disasters like earthquakes.
Additionally, she has the ability to use research and analytical tools in studying social phenomena, analyzing data, and utilizing statistical software

Mohammed Alouis Received the Master degree and PH.D. degree in sociology from the University of Arts and, Humanities Sidi Mohammed Ben-Abdellah,Fes Professor of Sociology at the Faculty of Arts and Humanities, Cadi Ayyad University in Marrakech. Coordinator of the Laboratory for Communication Entrepreneurship and Development Culture at the Cadi Ayyad University Marrakech. An international expert in rural development.

[14] AKESBI NAJIB "évolution et perspective de l'agriculture marocaine : Cinquante ans de développement humain et perspective 2025" 2006
[15] Serge Pougam ; les formes élémentaires de la pauvreté. Forester vulnérabilité : état de l'art sur les concepts et méthodologies d'évaluation é. septembre 2009 étude réalisée dans le cadre des projets de service public du BRGM 2009.
[16] Norman Myers : Environnement Security, GUEST ESSAY http://www.cengage.com/resourceuploads/staticresources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf. Accessed :09/01/2017.
[17] Mohammed E. El Hanafi ,Brahim M. Moudoud(2022),Natural fragility and its relationship to the development of patterns of human intervention in the northern coast of Lasfi: the case of the coast of "Kram El-Dif" (Central Atlantic Front - Morocco). IUSRJ International Uni-Scientific Research Journal (3)(14),93-97. https://doi.org/10.59271/s44802.022.1728.14

https://www.iusrj.org/

1 - Norman Myers: Environnement Security, GUEST ESSAY ;^http://www.cengage.com/resourceuploads/staticresources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf.Accessed :09/01/2017.

2 ـ د الحسين شكراني، الانسان والبيئة: مقاربات دينامية لدرء مخاطر التغيرات المناخية. مراكش، فضاء ادام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2018، ص 225.

3 ـ د الحسين شكراني، مرجع سبق ذكره، ص227.

4 Les règles de la méthode sociologique : Emile Durkheim, Seizième Édition, les classiques des sciences sociales CHICOUTIMI QUEBEC ;1967 pp 14- 15-16

5. Dunlap Riley and Catton William< Environmental sociology: A New Paradigm; The American Sociologist. Vol 13; no. 1 .1978; PP44

6 Douglas M. Widavsky A.(1996) Risk and culture. An essay on the selection of technological and environmental dangers. Université of California Presse, London P 21

7 Peretti-Wattle P. (1999). Pour quoi et qui un risque est-il acceptable ? In Représentation du risque et inégalités sociales. Les Cahiers de la sécurité intérieure, P 9-37.

8 Dagorne A. et Dars R. (2005) les risques naturels. PUf, collection << Que sais-je ?>>, Paris

9 Veyret Y. (2004) Introduction In : Veyeret (dir). Les risques, SEDES, collection <<Dossiers des images économiques du monde>>, Paris, P 5-13.

10 ـ الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب، المندوبية السامية للتخطيط 2014.

11 -AKESBI NAJIB <<évolution et perspective de l'agriculture marocaine : Cinquante ans de développement humain et perspective 2025>> 2006, p 15

12- د. حسن أحجيج، وجمال فزة، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مراكش، فضاء ادام، الطبعة الاولى 2019 ص 51

13 -Emile Durkheim, Op cit, p 72

14 ـ د. نجيب، الخدي، محمد جسوس قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي، الرباط، منشورات الجمعية المغربية لعلم، الطبعة الأولى، 2019، ص 36

العينة العشوائية البسيطة: حيث تسمح طريقة بناء هذا الصنف من العينات بإتاحة الفرصة لأي وحدة من وحدات مجتمع البحث باحتمال تمثيلها ضمن العينة الممثلة لذلك المجتمع أثناء الاستطلاع الميداني.

15 Serge Pougam ; les formes élémentaires de la pauvreté. p98

16 Serge Pougam. op.cit. p102

17 Serge Pougam. op.cit. p181

18 ـ د. الحسين شكراني مرجع سابق، ص 225

19 ـ مصطفى قزاز، مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاته في ظل مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، ص 203

20ـ د. الحسين شكراني، مرجع سابق، ص 228

21 ـأولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن، المركز الثقافي الألماني، الطبعة الأولى 2013، ص 320

22 أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة ـ دول القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 38-34.

23 أمينة دير، مرجع تم ذكره سابقًا، ص 38.

24-F- Forester vulnérabilité : état de l'art sur les concepts et méthodologies d'évaluation é. septembre 2009 étude réalisée dans le cadre des projets de service public du BRGM 2009, p .7 et 8

25أحمد علي سالم .... وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 101

26 ـ أحمد علي سالم .... وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52 ـ 54 ـ 58 -63.

https://www.iusrj.org/